يعني بعد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كما في حسن المحاضرة اول من رصد من بيت المال من الا
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم انتهى من رسالة
العلامة الجمل او من المالكي المسماة تنبيه الغفاه
على وضع اليد وما يشهد له من البرهان امتنع المدعى به المذ
ومن الرسالة المذكورة بلفظه نرى اعلم ان ما تقدم وتق
وبالبيان تحرر من ان وضع اليد حجة للملك ليس على طلا
بل ذلك مقيد بما اذا لم يعلم المدعي عن البينة كما سبق وبعدم
وجود حجة سجلة في ديوان قاض مشهور بالعدالة والضبط
اما اذا وجدت بينة فان اتحدت لاحدهما فهو ما سبق اي من
الحكم بها وان اقام كل منهما بينة فان ارختا قدمت بينة
الاسبق تاريخا عند الائمة الثلاثة اي الشافعي ومالك
واحمد خلافا لابي حنيفة مع كونه واضع يده عنده اي حنيفة على ما ياتي من
التفصيل عنده وان استويا تاريخا قدمت بينة صاحب اليد عند
ابي حنيفة كما اذا لم يؤرخا كما سبق للاذرعي والمنهاج
مع شرحه للمحلي وقال الامام الاعظم بعدم بينة الخارج
قاري الاشباه فان برهن كل منهما قدم برهان الخارج في
دعوى الملك المطلق وقاري التنوير وشرحه وبينة الخارج
احق في الملك المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب كما
انتهى المقصود

سئل عن رجل مات وهو مستول على حق لبعض
الورثة فادعى من له الحق على بقية الورثة بانهم
يعلمون ان مورثهم مات وهو مستول على اصل
حقهم وهو كذا وكذا كذا وكذا سنين فهل
يطالبون بما لهذا في ذمته من غلل على ما استولى
عليه من ذلك المدة فهل تسمع هذه الدعوى
وتجب فيها الاجابة على المدعى عليه ام لا وهل
عند ثبوت ذلك الا ستيلاء مقدار ذلك
الامد يتعلق واجب ما بذمته لاهل الحق
باصل تركته وتكون تركته فيما عليه كما هو
في ذلك حتى يقضوا ما عليه في ذلك طلبا
لبراءة ذمته ام لا افتونا اجاب

السيد سليمان بن يحيى بن عمر رحمه الله تعالى لا تسمع
هذه الدعوى حتى يبين سبب الاستيلاء
اهو غصب او اجارة او عارية او غير ذلك
فيرتب عليه مقتضاه وحيث وجب على الميت
دين بسبب من الاسباب المذكورة او غيرها
او جبه ذلك تعلق بالتركة والله اعلم
وسئل عن رجل ادعى على اخر انه غصب عليه
قطعة ارض والزمه الحاكم بالجواب بعد صحة
الدعوى فاجاب وكيله بالانكار للغصب
فاحضر المدعي بينة شهدت بان المدعي بالغصب
اشتراها من فلان ولم يتعرضا لذكر الغصب

Copyright © King Saud University